

# الحق في العلمانية قراءة في سلوك المسلمين

مبارك أبا عزي

ما بين علماء الشيعة من اختلاف، وتوظيف آراء أولئك الذين اقتربوا من روح السنة، واعتبار آرائهم التي اختلفوا فيها عن السنة من قبيل ما يوجد من اختلاف في صفوف المذاهب السنية.

فبخصوص الاختلاف في نقص القرآن يستلهمون رأي آية الله خوميني ويهملون آراء مجتهدين آخرين رأوا في ما ذهب إليه المحدث النوري الذي كتب «فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب» عين الصواب. وهو ما يفعلونه أيضا حينما يتعلق الأمر بالخلافة التي اعتبرتها الشيعة منصبا إلهيا يثبت لصاحبه بالنص، لكن أهل السنة يستبعدون أصحاب هذا الرأي ويستلهمون آراء مجتهدين آخرين من الشيعة نفسها تحدثوا عن ولاية الأمة لنفسها مثل آية الله محمد مهدي شمس الدين. وهذه استراتيجية خطابية تمويهية تسمى في أدبيات «التحليل النقدي للخطاب» بالاستبعاد، فالقارئ النبیه هو الذي يتساءل عن تلك النصوص التي يتضمنها النص، وتلك التي يقصها.

ولا يخفى على المتتبع لأشكال رواية الحديث ما كان يدرج منها في خانة الضعيف والموضوع لأنه لا ينسجم والتوجهات العامة للتفكير الديني في كل مرحلة. وقد اعتبرت كل الأحاديث التي استند إليها المحدث النوري في القول بالنقص من القرآن ضعيفة ومضطربة، وانتقده في ذلك بعض علماء الشيعة والسنة معا، ليس لأن هناك مقاييس علمية واضحة، بل لأن ذلك لا يتطابق مع الاعتقاد الشائع الذي يجد سنده في حفظ الله للقرآن الوارد نصا في القرآن، رغم أن الذكر في قوله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»، قد يعني ذكر الله عموما، كما الشأن في آية أخرى جاء فيها لفظ الذكر بمعنى

«إن العلمنة هدف يتطلب افتتاحا مستمرا»

محمد أركون

«إذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزل على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا» من وصايا النبي إلى بريده.

إن قلت لهم إن الإسلام إسلامات مختلفة الفهوم والتأويل يقولون لك إنه كل لا يتجزأ، وإن سألتهم عن شأن الشيعة يجيبونك بالقول إنهم في ضلال، وإذا ذكرت لهم بعض ما جاء في المذهب الحنفي زمجروا وقالوا إنهم على مذهب الإمام مالك. ويستمر تمرکز كل فئة على نفسها مدرجة كل ما يوجد خارج نطاق اعتقاداتها في الكفر والضلال، ويصبح الإسلام الحقيقي هو إسلامهم وليس إسلام غيرهم.

نقول لهم إن مصادر الشريعة تشوبها إشكالات عدة، فالقرآن كثيرا ما فسر تفسيرات مختلفة وأحيانا متناقضة، والحديث اختلق الكثير منه، فضلا عن وجود تراثين منه منفصلين انفصالا تاما هما التراث الشيعي والتراث السني، كما أن الإجماع يطرح مشكل المعنيين بالإجماع؛ هل هم علماء السنة أم الشيعة، هل هم علماء المذهب المالكي أم المذهب الحنفي أم المذهب الشافعي أم المذهب الحنبلي، ويصلنا صداهم يصدق بغير ما نقول. إن معضلة المسلمين تتمثل في تمرکزهم على ذواتهم وعدم قبولهم للاختلاف حتى مع المسلمين أمثالهم، بله **فما بالك بقبول** الاختلاف عن الأديان الأخرى.

ولعل البعض سيلاحظ أن بعض المجتهدين حاولوا ردم الهوة بين الشيعة والسنة من خلال استلهم

أن الباحث كتب كل هذا الكلام وهو في حالة هذيان، لأن هذه المعاني من صميم ما يدعوا إليه الخطاب العلماني منذ بدأ.

هذا ما نقوله ونكرره ونرفض حدوثه؛ من غير السليم أن يوظف السياسيون الدين في السياسة، لأن الناس يثقون بهم بمجرد حملهم لصفة الديني، فقد فعل معاوية الأمر نفسه في نزاعه مع علي؛ لقد حمل القرآن ورفض علي أن يقاتل رجلاً مؤمناً بالقرآن. لهذا يعتبر ضروريا إبعاد الدين عن السياسة، أو السلطة عن السيادة بتعبير محمد أركون. ولا شك أن الناس استفاقوا من غفلتهم بعد وصول العدالة والتنمية إلى الحكم؛ لقد أدركوا متأخرين أن السياسة وتسوية أمور الناس لا علاقة لها بالدين، بل بالمشروع السياسي والقدرة على تحقيق الوعود. ولا يختلف الأمر عن رجال الفن الذين يوظفون شهرتهم في مجال غير مجالهم، ذلك أن الناس الذين صوتوا عليهم فعلوا ذلك ليس لأنهم يعتقدون بقدرتهم على العمل السياسي، بل لأنهم يحبونهم في مجالهم الذي هو الفن، وقد قلنا في مقال سابق إن البرلمان في يوم ما سيتحول إلى مهرجان جماعي للفنانين كل يغني فيه على ليلاه والحبیب الذي رحل دون وداع.

وفي هذا السياق يحكى أن عثمان منح زوج ابنته يوم عرسه مائتي ألف درهم، فجاءه خازن المال زيد بن أرقم محتجا باكيا فقال له عثمان: «أتبكي يا ابن أرقم إن وصلت رحمي» (سيد قطب: العدالة الاجتماعية في الإسلام، ص 190). وإذا كان عثمان قد صرف زيدا وقال له إنه سيجد غيره يتكلف بببيت المال، فإن ما يثير في النص هو استعماله لصلة الرحم -وهي سلوك إسلامي لا غبار عليه- لتبرير تصرفه في أموال الشعب. واستغلال عثمان للدين لتبرير فساد وتبذيره أموال المسلمين لا يمكن الاعتراض عليه ما دما جميعا ننقاد لنفس التصورات الدينية، ولكن العلماني حتما سيعارضها لأنه الوحيد الذي يؤمن بضرورة فصل الدين السياسة.

لقد كان محمد أركون صادقا عندما قال إنه لا يمكن للمجازات أن تحكم وتضبط الحياة المعاصرة بما تحتضنه من نزاع ومناصفة ومصالح ومأرب، ذلك أن التاريخ السياسي الإسلامي القديم الذي كان فيه المسلمون أقرب إلى الإيمان والتقوى من عصرنا

التوراة والإنجيل، في قوله تعالى: «وما أرسلنا قبلك إلا رجالا نوحي إليهم فساءلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون»، أي اسألوا أهل التوراة والإنجيل عن الأنبياء السابقين الذين أوحى إليهم الله.

إن ما بدا لي وأنا أطلع على بعض النصوص السجالية بين الشيعة والسنة أن الشيوخ والفقهاء يعيشون خارج زمانهم؛ ففيما يتحدث الشيعة عن الإمام المعصوم فانهم النظر في مجتمعهم الذي اختار تدابير الوصول إلى السلطة المتمثلة في انتخاب فرد من الشعب له من الحسنات ما له، وعليه من السيئات ما عليه. أما فقهاء السنة فيجهدون أنفسهم في سبيل تكذيب كل الميراث الشيعي لتعميق الهوة بين المسلمين أكثر فأكثر. هذا المجهود المبذول في الفراغ كان من الممكن أن يوجه إلى نقد التراث الديني برمته، بدءا بالقرآن، ومرورا بالسنة، ووصولا إلى الإجماع والقياس. ولا شك أن القارئ يعرف بأن النيسابوري قد استدرك على البخاري ومسلم ما فاتهما من أحاديث صحيحة اعتبرها في درجة أخرى من درجات تقييم الحديث. معنى هذا الكلام أن التراث الديني طمس نصوصا كثيرة لها درجة من الصحة لأنها لا تخدم التصور المنتشر، واعتمد نصوصا أخرى لا عماد لها إلا تماشيتها مع التصورات السائدة. ولعل ابن رشد، الذي يدعو بعض فقهاء اليوم إلى اتباعه هو من الذين قمعوا أثناء إدلائه باجتهاداته، ومن هنا نفرش السماط لمناقشة المسألة العلمانية.

قال أحمد الريسوني في كتابه «الفكر الإسلامي وقضايانا السياسية المعاصرة» إن «تدخل الدين في السياسة له محاذير ومزالق مخوفة. ولذلك تثار حوله تحفظات واعتراضات معتبرة». هذا الكلام للمتخصص في أصول الفقه، ويدعونا في كتابه المذكور إلى نهج سبيل ابن رشد الذي أدانته الإسلاميون وسجنوه وأحرقوا كتبه ووجدت لنفسها موطن قدم في الغرب. وقد خرج الريسوني من حديثه عن علاقة الدين بالسياسة منتقدا حزب العدالة والتنمية الذي أصبح -كما يقول- قاداته مهرولين للمناصب والمكاسب، أو أصبحوا متغاضين ساكتين عن المفاصد، أو اشتغلوا بتوظيف أبنائهم وترقية أقاربهم، أو قاموا بظلم خصومهم ومخالفهم. أعتقد

غير أن هذا الحديث يندرج ضمن أخبار الأحاد التي دونت في القرن الثاني للهجرة، وهي نفسها التي نهى الرسول عن تدوينها. ومن هنا ينكشف الغطاء عن الدين الذي يستغل كذبا وتلفيقا من أجل تسويق المصالح السياسية.

وقد نقل ابن بابويه القمي في كتابه «من لا يحضره الفقه والاستبصار» عن الحسين بن علي بن أبي طالب قوله: «لما أنزل الله تعالى «وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله» سألت رسول الله عن تأويلها فقال أنتم أولو الأرحام، فإذا مت فأبوك علي أولى بمكاني، فإذا مضى أبوك فأخوك الحسن، فإذا مضى الحسن فانت أولى به».

ولا شك أن عمر ابن الخطاب نفسه عبر عما يفيد رغبة الله في توليه الخلافة عكسا لمراد الرسول الذي أوصى لعلي بالخلافة طبقا للنص السابق، فقد روى ابن عباس قول عمر متحدثا عن علي: «يا ابن عباس، أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمر له فكان ماذا. إذا لم يرد الله تعالى ذلك. إن رسول الله أراد ذلك وأراد الله غيره فنفذ مراد الله تعالى، ولم ينفذ مراد رسول الله»، فكان عمر يجعل لنفسه وصية من الرب وليس من الرسول.

إن بعض المتحفظين من العلمانية يصرون على الاستشهاد بالرسول الذي كان قائدا سياسيا وناقل رسالة دينية، والحال أن الرسول -إذا سلمنا معهم بذلك- هو الرسول وليس فلان أو علان، إن سلوكاته سلوكات إلهية وتديره موحى عند الله كما يقول كل الفقهاء. كيف إذن نساوي بين سلوك الرسول وسلوك إنسان يملكه الطمع والجشع في القرن الواحد والعشرين. لا يخفى على القارئ ما قاله محمود المصري عن زملائه شيوخ القنوات حين أشار إلى أن معظمهم يتلقى الرشاوى ويرتكب جرائم لا يرتكبها مجرمو الحرب. هل نثق به في ما يقول؟ نعم، لكن ذلك لا يخرجهم من دائرتهم كلما استعمل الدين في السياسة.

إن الرسول هو الرسول بعصمته وحكمته وخلقه العظيم، والبشر هم البشر في زلاتهم وجشعهم. حتى أن عليا - في ذلك الزمن الذهبي الجميل - وصف رعيته قائلا: «واعلموا أنكم صرتم بعد الهجرة أعرابا وبعد الموالاة أحزابا، ما تتعلقون من الإسلام

الحاضر يشهد بأن بدء النزاع حول السلطة جعل الناس يؤولون القرآن كما شاءوا؛ فالسنة يقولون بأن الخلافة كانت من نصيب أبي بكر بالنص القرآني، في حين قال الشيعة إن الخلافة لعلي معتمدين في ذلك بدورهم على النص القرآني، مع أن النص القرآني سكت سكوتا بينا عن قضية الخلافة لجعلها شوري بين الناس كما يذهب إلى ذلك أغلب الباحثين.

وقد كان علي بن أبي طالب أول من استعمل الدين في السياسة بعد أبي بكر عندما ادعى حقه في الإمامة في رسالة أرسلها إلى معاوية معتمدا في ذلك على نصوص قرآنية، من قبيل قول الله عز وجل: «وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله»، وقوله أيضا: «إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه، وهذا النبي، والذين آمنوا، والله ولي المؤمنين».

والحق يقال، فأبو بكر لم يقنع الأنصار بأحقية في الحكم سوى بقوله إنه أقرب إلى الرسول منهم، فقد ورد في كتاب «تاريخ الخلفاء» لابن قتيبة أن علي بن أبي طالب قال مخاطبا **أبا بكر**: «أنا عبد الله، أخو رسول الله، أنا أحق بهذا الأمر منكم، لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لي. أخذتم هذا الأمر من الأنصار واحتججتم عليهم بالقرابة من النبي صلى الله عليه وسلم وتأخذونه منا أهل البيت غصبا». ومن ثمة فأبو بكر هو أول من وظف القرابة من النبي للحصول على الحكم.

وفي منتصف القرن الثاني الهجري قال جعفر الصادق: «إن الأرض الله يورثها من يشاء من عباده المتقين. وأهل البيت هم الذين أورثهم الله الأرض وهم المتقون»، وهذا الكلام رغم طوباويته إلا أن من يؤمن بأن كل من يتكلم باسم الدين صادق سيأخذ هذا الكلام على محمل اليقين والثبوت.

لكن الشيعة ليست الوحيدة التي استغلت القرابة للوصول إلى السلطة، **بل أدلت** السنة في هذا الأمر بدورها، فقد قال أحمد ابن حنبل «لا يكون من غير قريش خليفة» كما ورد في صحيح البخاري ومسلم أن الرسول قال إن الأئمة من قريش، وصادق عليها الداعية محمد الغزالي في كتابه «حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربي» حينما قال: «قيادة المسلمين لا يصلح لها إلا العرب، وما ينبغي أن ينازعهم عليها أحد» (ص.15).

ما استطاع من نساء العباد وأن يتصرف فيهم كما شاء بقدرة الله ومعرفته.

ولعل ما بدا لنا هو أن العقاب لو كان يجتث الجريمة لما كانت الجرائد اليومية لتنتشر جرائم القتل المستمرة رغم أن مرتكبها يعرف أنه سيقضي حياته المتبقية بين أربعة جدران، فالعقاب إذن، وإن كان لا يحد من الجريمة إلا أنه يخففها، ولهذا استمر السجن في الوجود. ولو نظرنا إلى عقوبة حد السرقة وطبقناها فلن نوقف السرقة، ولكن سنخففها، وسنتج في آخر المطاف مجتمعا مليئا بالمعوقين. كم سيكون موجعا أن يتواجد في المجتمع أصناف من المعوقين المشحونين بروح الانتقام من دين سبب في ألم ونقص يعانونه كل يوم.

وقد أوقف عمر حد السرقة عام المجاعة ولم ينقل لنا التاريخ الإسلامي أن الناس أعادوا هذا الحد إلى الوجود. وإذا قلنا للإسلاميين اليوم إن عمر أوقف حد السرقة يقولون إنه أعملها الأعمال الصحيح، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا أوقفها نهائيا.

فضلا عن ذلك، يعتبر عمر ابن الخطاب أكثر الناس اجتهدا، ليس لأنه ألغى حد السرقة فقط، بل لأنه منع زواج المتعة أيضا الذي ما زال موجودا في بعض البلاد الإسلامية، وكثيرا ما يسمع الواحد منا من يسخر من وجوده عند الشيعة معتبرا الأمر غير مختلف عما يسمى بـ«المباغي»، لكن هؤلاء الناس لا يعرفون أن الشيعة لم تخترع زواج المتعة، بل اعتمدت على نص قرآني واضح المعنى صريح العبارة وهو قوله جل وعلا: «فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن»، ولكنهم سيقولون من جديد إن الشيعة عليهم أن ينظروا من جديد في ما يحيط بهم -رغم أنهم لم ينظروا إلى حد السرقة- لأن الله العلي والقدير والرحيم بالعباد لن يريد بالأنثى ما يحصل لها من قهر جراء ما يسمى بزواج المتعة. وقد قام عمر أيضا بإيقاف العمل بما سمي في عهد الرسول وأبي بكر بـ«المؤلفة قلوبهم»، وهم فئة من غير المسلمين يتقلون الصدقات من خزينة المسلمين حتى تألف قلوبهم.

أليست الشيعة على حق لأنها لم تخالف النص الشرعي، أليست السنة على ضلال لأنها خالفت النص الشرعي. كل ما يبدو من الأمر أن النص القرآني

إلا باسمه، ولا تعرفون من الإيمان إلا رسمه». والأمر نفسه حدث مع عبد الملك بن مروان الذي خاطب أهل المدينة مهددا: «إنكم تأمروننا بتقوى الله وتنسون ذلك من أنفسكم. والله لا يأمرني أحد **بتقوى** الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه».

ولكن، على القارئ ألا يسلم بصحة كل ما يقرأ ويسمع، فعبد الملك بن مروان نفسه هو الذي حكي عنه أنه يملك الآلاف من الجواري في قصره، ويروي أنه أرسل رسالة إلى وال من ولاته على مصر من أمصار شمال إفريقيا وقال له أن يتخير في الجواري من كانت نافرة النهد طويلة الجيد إلى غير ذلك من الصفات ذات الإيحاءات الجنسية الماكرة. قد يقول قائل إن عبد الملك لا يخالف القرآن باعتبار ما ورد فيه بخصوص ما ملكت الأيمان، ولكن القائل بهذا الكلام لم يطلع بما فيه الكفاية على الخطاب الديني المعاصر الذي شجب هذا الفعل واعتبره من أخطاء المسلمين، والمرحوم عبد السلام ياسين قطب من أقطاب هذا الخطاب، وهذا يعني أن ذلك الفعل مرفوض رغم ورود نص ديني في بابه، كما يفيد أن الخطاب الديني كلما تقدمت به السنين، كلما وضع ما ورد في القرآن محل النظر العقلي.

وليس هناك مجال للشك في أن الحديث عما ملكت الأيمان ينسج طبقة بين من يملك ومن لا يملك، فمالك المال من حقه أن يستمتع بالشهوة الجنسية، والفقير ما عليه إلا أن يؤجل رغبته الجنسية إلى حين حصوله على المال، وإذا تعذر عليه الأمر عليه أن يكبتها ويكتمها وينسى أمرها، وليس عليه أن يفكر حتى في الاستمنا لأن لعنة الله ستنزل عليه. ويحكى أن سليمان ابن عبد الملك، أمر بخصي مغن لأن صوته رخم مطرب ويمثل خطرا على النساء وعفافهن، وليس من الغريب أن يحدث مثل هذا في العصر الحديث، وبالضبط في مالي، حين تجمع نفر من المتزمتين وبدؤوا في قطع أيدي الموسيقيين وأحرقوا أكبر مكتبة في «تمبكتو». أهذا هو الإسلام الذي تريدون؟

ومن هنا نعود إلى الأحكام وطريقة تدبير الحياة؛ إن كان كل ما جاء في القرآن ضروريا لإحكام كلام الله وتطبيقه، فعلينا أن نعيد نظام الرق وبيع البشر واستغلالهم، وأن يكون للحاكم الحق في أن يشتري

أودت بالتصورات الإسلامية للحكم، وتجربة محمد مرسي في مصر خير مثال على ذلك، فهذا الرجل اختاره الشعب بأغلبية نسبية، أي أن الأقلية كان لها ثقل كبير جدا ممن لا يريدون الحكم الإسلامي، ولعل قسما وفيرا من تلك الأغلبية رغم تصويتها على مرسي إلا أنها لن توافقه حين يتدخل في مسائل الخلق والإبداع وغير ذلك من أشكال الترميز الإنساني.

هذا ما وقع لمرسي؛ أوهم أن الشعب المصري يريده فقرر أن يتصرف وفق إيديولوجيته وكان سيصدر قوانين تمنع التمثيل وفق الطريقة السائدة في الأفلام المصرية، وربما ستمنع كل أغاني الحب وغير ذلك. النتيجة هي أن الاحتجاجات عادت من جديد لأن الناس لم يكونوا ليصوتوا عليه لو كانوا يعرفون كيف يتصرف الإخوان حين يمسون بزمام الحكم، ومن الأكيد أن الإسلاميين لو وضعوا في برنامجهم النهضوي الانتخابي قطع الأيدي لما نظر إليهم أحد. بخلاصة شديدة، لقد تدخل الديني مع السياسي في حكم محمد مرسي.

ولن نكون موضوعيين إن ذكرنا هذا المثال وتركنا التجربة التركية في العلمانية وكأنها غير موجودة، فما فعله مصطفى كمال أتاتورك هو أنه طبق علمانية عرجاء حين تدخل في حياة الناس واعتقاداتهم، فقد منع تدريس الدين في المدارس وحل وزارة الشؤون الدينية وألغى الحروف العربية. لقد تدخل أتاتورك في الدين، وفعله هذا لا يختلف عن تدخل الدينيين في السياسة. ولعل هذا ما جعل العلمانيين أنفسهم يواجهون انتقادات عنيفة لأتاتورك. وكما انقلب المسلمون على مرسي في مصر، انقلب الخطاب الإسلامي منذ 1940 على الخطاب العلماني في تركيا.

لا أعتقد أن بعض البلدان تستطيع أن تعيش بدون علمانية، فلبنان وسوريا مثلا بلدان يتسمان بالتعدد الديني، ولا يمكنهما أن يتعايشا بدون حرية المعتقد. والبلدان التي يهيمن عليها الدين الإسلامي بشكل كبير مثل المغرب اختارت الإسلام المعتدل المنضبط للمواثيق الدولية وحقوق الإنسان، ويتزايد فيه بشكل كبير الفاعلون الراضون لكل مزج بين السياسي والديني.

يحتاج فعلا إلى غربة دقائقه الصغيرة ليستجيب لمتطلبات العصر، كما يحتاج علماء السنة إلى مراجعة آرائهم بخصوص الحدود والتعزيرات. كيف نطبق كل تلك الحدود وقد ورد في الحديث الشريف أن زمنا سيأتي من عمل فيه عُشر ما أمر به نجا، خلافا لعصر الرسول صلى الله عليه وسلم وما بعده بقليل الذي يطلب فيه من المسلم درجة أكبر من التقوى والإيمان.

لقد ورد عن النبي قوله إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الغني تركوه، وإذا سرق الفقير قطعوا يده؛ إن قطع الأيدي لن ينال سوى الفئة المستضعفة من الشعب، أما الأغنياء الذين يسرقون أموال الدولة فيفلتون من العقاب. وخير مثال على ما نقول هو قصة مالك بن نويرة الذي اعتبر من المرتدين في زمن أبي بكر؛ لقد أمر خالد بن الوليد بقطع رأسه وجعل أثفية من أثافي القدر رغم أنه كان مسلما ولم يكن مرتدا، ومع ذلك فإن أبا بكر الذي قال له عمر ابن الخطاب: «إن خالدا قتل مسلما فاقتله»، لم يقتل خالدا لأنه قتل مسلما، وهكذا تطبق الأحكام على المواطنين وتتحايل عليها الدولة. والمؤسف أن الخطاب الإسلامي لا يقدم بديلا حضاريا مجتمعيا يطمئن إليه الناس، وأغلب ما قدموه هو الحدود والتعزيرات التي تزرع الخوف عوض الطمأنينة. إن الله سبحانه وتعالى أراد لهذا القرآن أن يكون هادي خلقه في الأرض، لهذا لم يدرج كل أحكام الحياة ليركها للمتغيرات الزمنية، ولو أراد أن يفصل فيها لفعل ذلك، تماما كما جاء في التوراة التي قدمت فيها الأحكام بتفصيل أكبر.

\*\*\*

لقد كتب حسن حنفي مقالا موجزا ومختصرا سماه بـ «الأخطاء السبعة في الإسلام السياسي»، ومنها : الانفراد بالحكم، أخونة الدولة، استعمال العنف، ضياع الدولة لصالح الحزب، التكفير. ولعل هذه الصفة الأخيرة لمن الآفات الحقيقية التي ابتلينا بها في العصر الحديث، فقبل أسابيع فقط من تاريخ كتابة هذه الكلمات تم تكفير الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي إدريس لشكر، وفي دول أخرى تم تكفير الشعاعين المعروفين سعدى يوسف وأدونيس. أما أخونة الدولة فهو من الأسباب الرئيسية التي



وفهمه من جهة ثانية، باعتبار أن الأول كلام الله، والثاني كلام البشر.

ترتبط إذن ثقافة المنع والمصادرة بالشريعة والممارسة الدينية وليس بالقرآن في حد ذاته، باجتهادات بشرية لا بالدلالات القرآنية الواضحة. لهذا فكل تحريم وكل منع أو مصادرة قابل للدحض والتفنيد، كما هو قابل للتأكيد والإثبات. ففي مصر منعت رواية «أولاد حارتنا» لنجيب محفوظ، ومنعت كذلك رواية «مسافة في عقل رجل» لعلاء حامد ورواية «الإله يقدم استقالته» لنوال السعداوي. وفي دول إسلامية كثيرة منعت رواية «الآيات الشيطانية» للكاتب الهندي الأصل سلمان رشدي. وفي المغرب منعت سيرة محمد شكري الذاتية التي كان عنوانها بـ «من أجل الخبز وحده»، والتي نشرت في طبعتها العربية بـ «الخبز الحافي»، كما منعت «كان وأخواتها» لعبد القادر الشاوي وغيرها من النصوص، رغم أن المنع في الحالتين الأخيرتين مرتبط بالمنظومة الأخلاقية حيناً وبالتوجهات السياسية للدولة حيناً آخر.

إن قمع الخطاب الديني لكل اجتهاد جديد يجعل المسلمين يعتقدون أن الإسلام يخاف من «رواية أدبية» كما في حالة سلمان رشدي أو نجيب محفوظ. ونضيف أن علي عبد الرزاق الذي حاول البرهنة على أن هنالك فصلاً بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية في التاريخ الإسلامي القديم من خلال كتابه «الإسلام وأصول الحكم» أحرق الإسلاميون كتابه وطورد في أصقاع الأرض. وهذا النوع من القمع للذين خرجوا عن النسق العام المرسوم من لدن المجتمع وأشكال الفهم الديني طال أيضاً اثنين من القضاة في العصر العباسي بسبب احتجاجهما على بعض القراءات.

وقد ذكر أحمد أمين في «ضحى الإسلام» أن المعتزلي بشر المريسي قال بخلق القرآن وقال عنه هارون الرشيد: «والله إن أظفرتني الله به لأقتلنه»، لهذا عاش متخفياً طول حياته. كما يذكر أن رجلاً من أهالي النهروان حج إلى مكة في أيام الهادي ووصف طواف الناس بـ «بقر تدوس في البيدر» فقتله الهادي ثم صلب. ونحن لا نورد هذه الأمثلة إلا لنؤكد على فكرة سديدة لها ما يثبتها في التاريخ الإسلامي وهي أن المنظومة الدينية تقمع التفكير. وقد أكد «برتراند

إن العلمانية التي يكيل لها كثير من الناس المقت والنفور ستصبح في ما بعد مصطلحاً عادياً يتشدد به الإسلاميون أنفسهم، وتراهم يعودون إلى التراث الإسلامي ليجثوا فيه عما يدل على أن العلمانية كانت موجودة لديهم، كما فعلوا بشأن الديمقراطية التي تناسب لديهم الشورى رغم أن البون بينهما شاسع جداً، والتي كانوا يعادونها في ما مضى؛ فقد كان الإسلاميون يدنسون صورة السياسيين الذين لم يجرفهم تيار السلفية بترويج صفة «الديموقاطيين» عنهم، ويحكي أن لطفي السيد وهو يترشح للانتخابات جاءه نفر من الناس وقالوا له مستغربين إنهم سمعوا بأنه ديموقراطي -وتلك صفة سلبية في نظرهم- وأجابهم أنه كذلك، وأنه سيظل ديموقراطياً إلى الأبد. من الأكيد أن العلمانية سيكون لها المصير نفسه، ذلك أن الإسلاميين سيتشددون بها ويدافعون عنها في مقبل الأيام.

إن العلمانية يجب أن تتحول إلى حق، لأنها تحافظ على حق الأفراد في أن يعيشوا حياة كريمة لا تتدخل فيها المصالح والإيديولوجيات إلا ما كان منها في صالح الفرد، وسنجعل مداخلة حسن حنفي مدخلا للحديث عن قمع التفكير في الخطاب الديني أو ما نسميه بثقافة المنع.

\*\*\*

يعتبر الإسلاميون أن الممارسة الدينية هي سلبية النص الديني، القرآني منه والحديثي، ومن ثم فممارسة الدين، هي صورة طبق الأصل عن الإرادة الإلهية، وما يشرعه الإسلاميون هو تشريع إلهي في الحقيقة وليس بشرياً، ومن هنا تكتسب الاجتهادات البشرية والتأويلات الدلالية للنص القرآني طابعاً إلهياً، تنأى بنفسها عن الشك والقصور.

في هذا السياق يتحدث الإسلاميون عن الحلال والحرام، ويعتبرون مصدرهما إلهياً رغم أن لغة النص القرآني هي مجرد عبارات مجازية قد تقبل من التأويل ما تقبل. ووفقاً لهذا التصور، سيحتاج الاختلاف في هذه التأويل بين علماء المسلمين إلى تبرير منطقي، قد يجعل بعض المسلمين يعتقد أن لأمر علاقة بتعدد الذات الإلهية أو بأفكار لم تضبط قبل فعل القول الإلهي. لهذا يدعو كثير من المفكرين المستنيرين إلى ضرورة الفصل بين القرآن من جهة،

راسل» على هذه الفكرة -وإن كانت في سياق مخالف- قائلًا إن «وظيفة الدين لم تكن تساعد على ممارسة المغامرة العقلية» (حكمة الغرب، ص. 28).

### قراءة في الممارسة الخطائية

ليس من حقنا أن ندعي الإتيان بما لم يكن متداولاً في الأوساط العلمية، وخير ما نميز به هذا المقال هو استلهامه لأكثر الاستشهادات ارتباطاً بالمسألة العلمانية، فكل الاستشهادات التي جاءت في هذا النص تجعل من يجتهد في فهمها يخرج بأطروحة مفادها أن المجتمع الحديث من حقه أن يعيش العلمانية لأنها أصبحت حقاً يمكن الناس من التعايش مع بعضهم في وئام يضمن لكل الأفراد حقهم في المساواة والتعبير والكرامة، ويجعل استغلال الدين في التحكم برقاب الناس أمراً مرفوضاً.

\*\*\*

يتم التمييز عادة بين الخلافة والملك، أو بين الخلافة والسلطنة، وهذا التمييز محوري أثناء مناقشة العلمانية، فمصطلح الخلافة مستمد من الخلافة الدينية، ومصطلح الملك والسلطنة مستمدان من السلطة السياسية. ومن ثمة فالخلافة هي تدبير السياسة بمقتضى النظر الشرعي، أما الملك فهو تدبير السياسة بمقتضى النظر العقلي.

وقد أشار ابن خلدون إلى أن الخلافة ماتت بعد الخلفاء الأربعة وأن الحكام الذين جاؤوا بعدهم تحول حكمهم إلى ملك وسلطنة، يقول ابن خلدون: «صار الأمر إلى الملك وبقيت معاني الخلافة من تحري الدين ومذاهبه والجري على منهاج الحق، ولم يظهر التغير إلا في الوازع الذي كان ديناً ثم انقلب عصبية وسيفاً. وهكذا كان الأمر لعهد معاوية ومروان وابنه عبد الملك، والصدر الأول من خلفاء بني العباس إلى الرشيد وبعض ولده. ثم ذهبت معاني الخلافة ولم يبق إلا اسمها، وصار الأمر ملكاً بحتاً» (المقدمة، ص. 217، 218).

وقد اعتبرنا هذا الفرق بين الخلافة والملك جوهرياً لأن المصطلح الأول يتيح للشعب فرصة محاسبة من أولاه رئاسة أموره السياسية وعزله إذا أراد ذلك. وفي عصرنا الحديث لا تقبل الشعوب أن يحكمها فرد واحد لمدة طويلة وتُنظم الأمر بالكيفية التي تتيح

لكل أفراد الشعب الأكفاء أن يتقلدوا هذا المنصب، وإذا حدث أن دولة لم يتغير حكمها مدة طويلة فاعلم أن حاكمها تجبر وقمع الأصوات الراضية لولايتها، وإذا رأيت أن أصوات الاحتجاج خافتة فاعلم أنها تخاف من السجون وأصناف التعذيب المبتكرة.

كما أن هذا التصنيف بين الخلافة والملك يجعل الحديث باسم الدين في الفترة الراهنة مشوباً بالحر والترقب. ورغم أن فئات كبيرة من المجتمع أخذت نصيبها من التكوين في العلوم الإنسانية، إلا أن خداعها ما زال في متناول الخطب الرنانة والحي الكثة والسبجات المحمولة بين أصبعين. لكن التصويت لصالح حزب إسلامي لا يعني بالضرورة أن المجتمع يرغب في الفكرة الإسلامية، كما أنه إذا صوت على حزب يساري لا يعني أن المجتمع ذو مرجعيات ماركسية. ويبقى العمل السياسي المقتصر على الشعارات المحمولة في الشوارع والإعلان عن محاضرات شبيبية الأحزاب أمراً في غاية الأهمية لاستقطاب مواطنين جاعين الرغبة يبحثون عن انتماء كيفما كان، انتماء إلى الجنة أو إلى النار.

ويفيد هذا التصنيف في أمر ثالث يتمثل في أنه يرسم خطاً فاصلاً بين توجهين متنافرين، وهو أن العمل السياسي بمرجعيات دينية يقتضي تصنيف فئات المجتمع إلى صنفين؛ الأول هو صنف المنتمين للجماعة الدينية، والثاني هو صنف المنتمين لغير الجماعة الدينية. وهذا ما حدا بالمفكر برهان غليون إلى القول في كتاب «نقد السياسة: الدولة والدين» بأن «غياب السلطان الديني في الإسلام كان يعني وما يزال عدم إمكانية استملاكه من قبل أية سلطة زمنية استملاكاً نهائياً أو مشروعاً» (ص. 342). ولا بد أن الخطاب الديني يختار في بعض الأحيان إخبار السلطة بعدم احتكاره للسلطة الدينية في بعض البلدان التي تكون فيها السلطة نفسها تحكم بالدين ولو من منطلق فرض السلطة السياسية. فحزب العدالة والتنمية المغربي نموذجاً كان قد أصدر -عبر جمعية «الجماعة الإسلامية» التي كانت تنشط فيها رموز الحزب المعروفة الآن- بياناً سنة 1990 غير فيه اسم جمعية «الجماعة الإسلامية» إلى «الإصلاح والتجديد» لتحديد الصفة الاحتكارية

طلاق». وسمع الناس مقالة الإمام فاستندوا إليها ليقبسوا بيعة المستكره على طلاق المستكره. وكان أبو جعفر المنصور العباسي ملك الوقت، فكان يرى في الحديث عن الاستكره وبطلان عقوده خطرا. لاسيما وفي زمانه قام الإمام محمد بن عبد الله النفس الزكية قومته المشهورة، واستدل أصحابه على جواز خلع العباسي بحديث الاستكره. نهى أبو جعفر مالكا عن رواية ذلك الحديث فأبى. وأوذي الإمام وضرب حتى خلعت كتفا» (عبد السلام ياسين : الخلافة والملك، ص. 62).

لهذا قال خريج الأزهر علي عبد الرزاق في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» إن «الخلافة في الإسلام لم تتركز إلا على أساس القوة الرهيبة، وأن تلك القوة كانت، إلا في النادر، قوة مادية مسلحة. فلم يكن للخليفة ما يحوط مقامه إلا الرماح والسيوف، والجيش المدجج والبأس الشديد، فبتلك دون غيرها يطمئن مركزه، ويتم أمره» (ص. 25).

فلو كانت السلطة الدينية هي التي كانت تسند الحكم في التاريخ الإسلامي لما احتاج الخليفة إلى استعمال السيف، لأن الإيمان بالخلافة، باعتبار حملتها الدينية، يقتضي الانصياع للسلطة. والحقيقة أن فئة مهمة من الناس كانوا متمردين جدا طبقا لما ذكر في النص لأنهم يدركون أن حكم الملوك يجب أن يكون سياسيا لا دينيا، لأنه، كما مر معك، لو كان حكمهم دينيا لما تمرد عليهم أحد.

وسنسوق لك موقفا صريحا لأبي الحسن الندوي في كتابه «ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين»، يوافقه عليه رائد من رواد الخطاب الإسلامي وهو عبد السلام ياسين، وعنه نقطف هذا النص من كتابه «الخلافة والملك»، يقول عبد السلام ياسين : «كتب الشيخ الجليل أبو الحسن الندوي [...] يذكر كيف فصل الملوك الدين عن السياسة، قال : «وقع فصل بين الدين والسياسة عمليا. فإن هؤلاء (يعني الملوك) لم يكونوا من العلم والدين بمكان يستغنون به عن غيرهم من العلماء وأهل الدين. فاستبدوا بالحكم والسياسة، واستعانوا - إذا أرادوا واقتضت المصالح - بالفقهاء ورجال الدين كمشيرين متخصصين. واستخدموهم في مصالحهم، واستغنوا عنهم إذا شأوا، وعصروهم متى شأوا.

للدين، ولكن أيضا، وهذا هو مرادهم، لتيسير عملية الاندماج في اللعبة السياسية بعد أن كانت الخيارات انقلابية على سلطة كافرة ودولة فاسدة.

ومن منظور الإسلام السياسي لا توجد مصطلحات تعبر عن الصنف الثاني سوى الكفار والعلمانيين واللادينيين والزنادقة، وهي مصطلحات شائعة في الخطاب السياسي للجماعات الإسلامية.

ومن الطبيعي أن يكون ما سلف نتيجة مباشرة لسلوك المسلمين على مدى التاريخ، ففي فترة حكم أبي بكر الصديق اعتقد الناس أنه خليفة لرسول الله في أمور الدنيا والدين معا. وإذا كان كل خارج عن أمر الرسول خارجا عن أمر الله، وإذا كان أبو بكر خليفة للرسول، فكل خارج عن أمر أبي بكر خارج عن أمر الله، وهو ما أدى إلى ما سمي بحروب الردة. لقد أخطأ القياس الأرسطي الحساب، وأخطأ الناس حينما اعتقدوا أن خلافة أبي بكر دينية أيضا، والحال أنه كما روي عنه «خالف الرسول وليس خلفه»، أي أن حكمه جاء بعد حكم الرسول في الزمن، مثله في ذلك مثل عمر ابن الخطاب الذي يلقب بخليفة خليفة رسول الله. والنتيجة المباشرة لمثل هذه الاعتقادات - أي اعتبار خلافة أبي بكر ومن جاء بعده دينية وسياسية في آن - تسقطنا في الاستعمال المفرط لمفردات تنتمي إلى الحقل الدلالي للتكفير.

وإذا عدنا إلى التاريخ السياسي للحكم في الإسلام سنجد بدون شك شواهد كثيرة تدل على أن نظام الحكم كان زمنيا، كان ملكا وسلطنة ولم يكن يوما خلافة. ومن الدلائل المباشرة على ذلك أن الحكم في التاريخ الإسلامي كانت تسنده الجيوش والسيوف والرماح، وقصة بيعة يزيد بن معاوية خير مثال على ذلك إذ قام فيها أحد الدعاة وقال : «أمير المؤمنين هذا (وأشار إلى معاوية)، وإن هلك فهذا (وأشار إلى يزيد)، ومن أبى فهذا (وأشار إلى سيفه)»، ويروى أن أحدهم قال : «من قال لنا برأسه هكذا (أي امتنع عن البيعة) قلنا له سيفنا هكذا».

وفي هذا السياق تحاول السلطة السياسية ما أمكنها أن تطمس النصوص التي تكسر شوكتها وتقلل زمن جلوسها على كرسي الحكم، ومن ذلك أن الإمام مالك كان يجلس «في مجالسه الحديثية ليحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن «ليس على مستكره



كانوا يفرقون بين الدين والدولة ويدمجونهما حينما يحتاجون إلى التحكم في الناس، فقد سفكوا الدماء في سبيل السياسة، وقتل ثلاثة من الخلفاء الأربعة الأوائل. بعبارة وجيزة، كان المسلم يصلي ويصوم ويؤتي زكاة ويخرج من منزله حاملاً سيفه في وجه من يعوقه للوصول إلى السلطة، أي أن هناك فصلاً بين السياسة والدين لا غبار عليه حينما يتعلق الأمر بالسلطة. لكن ما لا يخفى على أي مدقق هو أن كل الفئات تسعى إلى تبرير أحقيتها في السلطة باستعمال الدين، وتاريخ المغرب لم يخرج عن هذا الإطار؛ فكل السلالات الحاكمة تدعي النسب الشريف أو حماية الإسلام. لقد كان الإسلام في الحقيقة هو الورقة الراحلة في كل لعبة سياسية.

ويشير محمد أركون إلى رسالة ابن المقفع التي سماها بـ«رسالة الصحابة» والتي تتواجد فيها تشريعات وتنظيرات تخص تنظيم الدولة من جيش وشرطة وقضاء وغيرها، ويؤكد على أنه لم يعد في ذلك إلى النص الديني، وقد كانت الدولة العباسية التي نظر لها صورة منسوخة عن الدولة الساسانية قبل الإسلام.

ومن الذين كانوا يدمجون بين الدين والسياسة المنصور، فقد قال في خطبته بمكة: «أيها الناس إنما أن سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوقيقه وتسديده وتأييده، وحارسه على ماله، أعمل فيه بمشيئته وإرادته، وأعطيه بإذنه، فقد جعل الله عليه قفلاً إن شاء أن يفتحني فتحني لإعطائكم وقسم أرزاقكم وإن شاء أن يقفلني عليها قفلني» (العقد الفريد، ج. 2، ص. 179). إن الإيمان بمحتوى هذا النص والاعتقاد به يحول دون محاسبة الحاكم، فكما ترى أيها القارئ الكريم، كل ما يقوم به الملك يتم بأمر الله، وكل تساؤل عن طرق التدبير هو تشكيك في الله.

يحكى أن هارون الرشيد كان من أغزر الناس دموعا في وقت الموعظة وأشدّهم عسفا في وقت الغضب والغلظة، ويقول عنه محمد أمين أن الرشيد كان يصلي في اليوم مائة ركعة ويسفك الدم لشيء لا يستحق سفك الدم. وكان يملك ألفي جارية ثلاثمائة منهن اختصن بالغناء والضرب على آلات الطرب، ويقال إنه عين مغنيا واليا على مصر بعد أن أطربه،

فتحررت السياسة من رقابة الدين» (ص. 58).

ولعل مشكلة المسلمين أننا إذا قلنا لهم إن هناك فصلاً من قبيل ما ذكر أبو الحسن الندوي، ينكرون ذلك منا بمجرد أننا بصمنا أنفسنا ببصمة العلمانية. وإذا وافقونا على ما نذهب إليه لأننا حاججناهم بالخطاب الإسلامي نفسه، فمن المهم القول أن عجز الدولة الإسلامية -في ذلك الزمن الورع والتقي- عن تدبير أمور السياسية بالدين، يجعل الحديث عن هذا الدمج في هذا العصر -الذي رق فيه دين الناس ويعملون فيه بعشر ما أمروا به- محفوفا بالمخاطر الكبيرة على الناس وعلى المجتمع، وتبقى العبادة الفردية الخالصة لله من أجل الشؤون التي يقي بها العبد نفسه من عذاب السعير.

إن السياسة إذن هي التي فرقت المسلمين إلى شيعة وسنة، هي التي فرقت كلمتهم وأذهبت ما كان لهم من حظوة، ولو أنهم حافظوا للدين على مكانه الأمين الذي هو العبادات والمعاملات بين الأفراد لما حدثت الفتنة، لما كنا نسمع بين الحين والآخر خطابات السننيين الهوجاء ضد الشيعيين وكأنهم ليسوا مسلمين -عد أيها القارئ إلى موقع اليوتوب وارقن لفظتي السنة والشيعية، أو شاهد القنوات الدينية للشيعية والسنة لتسمع ما لم تسمع به من قبل- وهذه الخطابات تضاهي في قسوتها وجبروتها الخطاب الموجه للأديان الأخرى.

لو حافظوا لكلمة الله على قداستها لما دنست في حظائر السياسية، لو جعلوا لها برجاً يعتليه المؤمن وقت العبادة لما نزلت كل هذا النزول ليدوس عليها كل مار بتأويل من تأويلات البشر البعيدة عن قصيدة الله من كلامه. وللتأكد من صحة ما نذهب إليه، ليس على القارئ المتدبر إلا أن يتصفح كتب التفسير ويقارن بينها بخصوص بعض الآيات التي يختارها على سجيته، وسيجد التنافر الكبير في آراء البشر، وهل يمكن لنا أن نقول إن الله يقصد ما يقوله ابن كثير، وفي الآن نفسه ما يقوله القرطبي؟ طبعاً لا.

إذا كانت السياسية إذن هي التي فرقت المسلمين، وإذا كان التهافت على السلطة هو سبب النزاع بين الشيعة والسنة قبل أن يكون خلافاً في الأمور الثانوية، فهذا دليل يكشف على أن المسلمين القدامى

الإسلام أشرت إليه إشارة. وهي كارثة في تاريخ المسلمين لا يفيد في تجريم فاعليها ألف ألف عبارة وعبارة» (حوار مع صديق أمازيغي، ص. 68). ولهذا تراهم غير خائفين من تكرار المجازر التاريخية إن هم أعادوا إلى القرن الواحد والعشرين ما كان موجودا في أجمل تجربتين بعد الرسول، أي تجربة عمر وأبي بكر. وليس من المستغرب أن يختلفوا في ما ملكت الأيمان بين مؤيد ومعارض، وفي النخاسة والخصي والبغاء والحجاب وزواج المتعة والرجم والجلد وبتر الأعضاء.

وإن كانوا سيعيدوننا إلى العصور الإسلامية الأولى فأين سنضع الأحاديث التي تتحدث عن تجديد الدين ليوأكب تطورات الإنسان. إن الله يبعث في رأس كل مائة سنة من يجدد للأمة دينها دليل عظيم على أن الإسلام يجب أن يتجدد، ومن يجده هم أبناء الأمة وليس غيرهم، ولا شك أن التجديد لا علاقة له بالعبادات، بل بما يرتبط بالحياة، بما فيه الحدود والتعزيرات والعقوبات...

هكذا تراهم يستشهدون لك بقول الله عز وجل: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون»، مع أن تفسير هذه الآية في الفكر الديني المعاصر تم تحريفه إلى غير معناه حين وظفه للتعبير عن إقرار الحاكمية والاستناد في كافة التشريعات إلى القرآن متجاهلا ما ورد في تفسيرات وأسباب نزول الآية عند السيوطي والقرطبي والزمخشري، فقد ورد لديهم ولدى غيرهم أن الآية نزلت في أهل الكتاب وليس في المسلمين.

علاوة على ذلك، يجب على الإسلاميين ألا ينسوا أن دعوة المزج بين الدين والسياسة كان أول من رفعها هم رجال الدين المسيحيين، وكانوا يريدون أن يهيمنوا على كافة مناحي الحياة، لكن بفعل الثورات والتطور الاقتصادي وتنور العقول تراجعت المسألة لصالح القوانين الوضعية المستشف بعضها من الدين نفسه. الحقيقة السافرة التي يرسمها التاريخ هي أنه كلما تخلفت المجتمعات وتوترت أمورها الاقتصادية يبدأ التفكير في الدين بوصفه الملجأ الوحيد المتبقي لإنقاذ الأمة، لكن هذا الإنقاذ لا يحدث أبدا، وكلما تقدم الناس كلما اقتصرت علاقتهم بربهم في العبادات.

كما وزع على الحضور مالا وفيرا بعد جلسة طرب. من أين له هذا، أليس من مال الفلاحين والفقراء؟ هذا الرجل كان يذهب إلى الواعظ يطلب منه الموعدة، وكان يبكي ويغمى عليه وغير ذلك من أفعال كلها تدل على خوفه الشديد من عذاب الله، لكنه ما أن يخرج من دار الواعظ حتى يبدأ بسفك الدماء وتبذير أموال الناس. وهنا لا يختلف الرشيد عن المنصور في شيء، بل إنهما يأتلفان في كل شيء، بما في ذلك القدرة على القمع والاستغلال المبرر بالدين.

ولعل من أجمل النصوص وأقواها تعبيرا عن هذه المفارقة في تدبير أمور الناس ما أدلى به محمد أركون حين قال في كتابه «تاريخية الفكر العربي الإسلامي» إن فقهاء الدين «يغذون الوهم بامتلاكهم سيادة ذات قانون إلهي، في الوقت الذي توظف فيه دولة الخلافة أو السلطنة أو الإمارات المختلفة هذا الوهم من أجل أن تمارس سلطة استبدادية مطلقة» (ص. 171). فقد كان بعض السلاطين يمدون «سلطتهم الاستبدادية المطلقة على إمبراطوريات شاسعة في الوقت الذي يتكفل فيه الفقهاء بتبرير هذه السلطة إسلاميا» (أركون: ص. 180). ومن الأحداث الرئيسية التي تجسد صحة ما ذهب إليه أركون ما أقدم عليه بعض الدعاة والمفتون بعد اندلاع أصوات الاحتجاج في كل مكان من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ في سوريا خرج مفتي الرسمي على الناس مشجبا كافة أشكال التظاهر ومضفيا الشرعية على السلطة السورية. وفي السعودية قالوا لهم إن التظاهر في الإسلام حرام. كما حاول القذافي وحسني مبارك استخدامهم لكنهم لم يوفقوا.

وقد كان رأي علي الوردي سديدا عندما قال في كتابه «وعاظ السلاطين»: «إن الدين والدولة في جهاز واحد شبيه بجمع الماء والنار معا. حاول العباسيون أن يلائموا بين الدين والدولة فلم يوفقوا في هذا السبيل إلا ظاهرا. إنهم قربوا الفقهاء وأهل الحديث وأجزلوا لهم العطاء وتظاهروا لهم بالخشوع واستمعوا إلى مواعظهم» (ص. 37).

لكن الإسلاميين يعتبرون كل ما حدث من جرائم في التاريخ الإسلامي من أخطاء المسلمين؛ يقول عبد السلام ياسين في هذا الموضوع: «ما فعله في الإسلام الطلقاء وأبناء الطلقاء، خرم في

كتب عني غير القرآن فليمحاه» (ج.18).

وفي كتاب «تقييد العلم» للخطيب البغدادي يقول أبو هريرة: «خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نكتب الأحاديث، فقال، ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا أحاديث نسمعها منك. قال: كتاب غير كتاب الله! أتدرون؟ ما ضل الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى» (ص.34)، وكتاب «تقييد العلم» فيه ما يربو على عشر صفحات مشتملة على أحاديث كلها تؤكد بأن كتابة الحديث كان مرفوضاً. ونحن إذ لا ندعو إلى الاعتماد على النص القرآني لوحده بسبب خضوعه بدوره للتعدد التأويلي، لا نستطيع إلا أن نجزم بضرورة الاكتفاء من الخطاب الديني بما يتعلق بالعبادات التي تتمم مكارم الأخلاق ويفصل عن السياسة لكي لا يوهمنا الإسلام السياسي مرة أخرى بحسن نواياه فيما يخفي عنا لقيا السعير والعذاب الدنيوي الأليم.

## المراجع :

- القرآن الكريم  
- أركون، محمد «تاريخية الفكر العربي الإسلامي»، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، المركز الثقافي العربي، ط.3، 1998، بيروت.  
- ابن خلدون، عبد الرحمن «المقدمة»، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، 2007، بيروت.  
- الخطيب البغدادي «تقييد العلم»، تحقيق يوسف العث، دار إحياء السنة النبوية، 1949، دمشق.  
- صحيح مسلم بشرح النووي، ج.18.  
- الريبسوني، أحمد «الفكر الإسلامي وقضايانا السياسية المعاصرة»، دار الكلمة، ط.1، 2010، مصر.  
- راسل، برتراند «حكمة الغرب»، ترجمة فؤاد زكريا، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ج.1، ط.2، ع.364، يونيو 2009، الكويت.  
- عبد الرازق، علي «الإسلام وأصول الحكم»، مطبعة مصر، ط.3، 1925.  
- الغزالي، محمد «حقيقة القومية العربية وأسطورة البعث العربي»، نهضة مصر، ط.3، 2005، القاهرة.  
- غليون، برهان «نقد السياسة الدولية والدين»، المركز الثقافي العربي، ط.4، 2007، بيروت.  
- الورد، علي «وعاظ السلاطين»، دار كوفان، ط.2، 1995، لندن.  
- ياسين، عبد السلام «حوار مع صديق أمازيغي»، مطبوعات الأفق، ط.1، 1997، الدار البيضاء.  
- ياسين، عبد السلام «الخلافة والملك»، دار الأفاق، ط.2، 2001.

ومع ذلك، لم يحدث في تاريخ الحركات الأصولية الإسلامية أن بادرت إلى وضع تصور حقيقي وملموس لما يسمونه بالحكومة الدينية، والأجدر بالذين يتقنون التفوه بشعار الحكومة الإسلامية أن يكونوا عمليين ويلجؤوا إلى وضع كتب ومجلدات في كيفية تنظيم الدولة في جميع مجالاتها، فربما يقبل الناس الحلول العملية ويتجاوبون معها إيجابياً، لكن لا يجب أن تنتظروا منا أن نصفق لشعارات ضبابية لا نفهمها، أو نصوص مجازية لا تمت بصلة إلى القانون الحرفي الواضح الدلالات.

يقول علي الوردي: «وقد رأينا المسلمين في صدر الإسلام يقتلون من يخالفهم في الرأي ويسبون نساءه ثم يأتون بالآيات والأحاديث للبرهنة على أنهم كانوا في ما فعلوا مجاهدين في سبيل الله. يحكى أن نساء الحسين وبناته سبين بعد مقتله وجيء بهن إلى الشام سافرات، باعتبار أنهن من سبايا أمير المؤمنين يزيد بن معاوية» (وعاظ السلاطين، ص.84). ولك أيها القارئ بعد هذا أن تحكم على سلوك المسلمين حينما يحاججونك بنصوص قرآنية تبرر ما يفعلونه من مجازر في حق الناس، والعجيب في هذا النص أن أحفاد رسول الله أصبحوا سبايا حرب بقدرة قادر.

هكذا أصبح القرآن الذي جاء لزرع الطمأنينة في نفوس الناس أداة للظلم والسبي والقتل والنهب، وما زال إلى حدود الآن يوظف لقتل الناس وإخراجهم من الملة التي هي أقدس ثروة لديهم. وإذا لم يجدوا في القرآن ضالتهم يلجؤون إلى السنة زاعمين أن الرسول قال وحدث، وتجدهم يقرنون هذا بذاك ويستوي في أذهانهم التأويل الذي يريدون وتنتهي المسألة بقتلك أو تكفيرك أو سجنك أو مصادرة أفكارك.

والحال أن الحديث نفسه يحتاج إلى غربة علمية حقيقية للأحاديث الصحيحة نفسها عبر إخضاعها للمنطق الحديث. ومن اللازم التذكير في هذا الصدد أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان قد نهى عن كتابة الأحاديث!! ونورد في الموضوع الاستشهادات التالية:

ورد في صحيح مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن. ومن